خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ودوره في تقوية التنمية المجتمعية

م.م.فاطمة عطا جبار(*)

الملخص

يعد الخطاب من اللبنات الاولى لبناء العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع الواحد ، وبين افراد المجتمعات الاخرى على مختلف انواعه وصوره ، اذ انه العماد الاساس للتواصل بين الافراد وعلى المستويات كافة منها السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، بصرف النظر عن الفئة التي يوجه اليها الخطاب ، وبالتركيز على الوظيفة المطلوب انجازها منه وبأختيار (مُلقي الخطاب) والذي لابد من ان يتسم بصفات وخصائص معينة ليمثل نوعية الخطاب الملقى تباعه بغية تحقيق الهدف المطلوب من القائه الخطاب المعني.

ويعد الخطاب الاسلامي المعتدل احد انواع الخطابات الموجود بالمجتمعات عامة والاسلامية والعربية خاصة ، اذ يوجد الى جانبه الخطاب المتطرف او المتشدد والخطاب التوعوي او التعبوي المقتصر على وظيفة معينة ما ان تتحقق تلك الوظيفة ينتهي دوره تلقائياً معه ، الى جانب انواع اخرى من الخطابات التي تكون مهتمة بجزء معين من موضوع ما وعدم الاهتمام بالمواضيع الاخرى التي تمس المجتمعات والشعوب. ونحن بالحديث عن الخطاب الاسلامي المعتدل نشير الى ذلك الخطاب الذي يتميز بعدد من الخصائص التي هي على نقيض خصائص الخطاب المتشدد او المتطرف وانواع الخطابات الاخرى ، لاسيما وان الخطاب الاسلامي في المجتمعات الاسلامية والعربية له خصيصة تختلف عن بقية الخطابات الموجودة او المحتملة لكونه متعلق بالمقدس (الدين) الذي يمثل علاقة الفرد بربه وعلاقة الافراد الاخرين بالدين

(*) دائرة البحث والتطوير / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بضوء معطيات المقدس (الدين الاسلامي) ونواهيه واوامره ، وما ينتج عن حركة تلك العلاقة التي عمادها ثلاثة اسس: (الفرد ، الدين ، التفاعل الاجتماعي) ، وهو مايطلق عليه عبد الجواد ياسين العلاقة مابين الدين (النص) والتدين (حراك الافراد في المجتمع) ، فعن طريق الحراك بين هذه الاسس الثلاثة تتكون المخرجات التي تبنى عليها العلاقات الاجتماعية والمعاملات. ويكون الخطاب الاسلامي جزء اساسي من هذه العملية اذ عن طريق التفاعل المذكور ينتج لنا الخطاب الاسلامي وفق المنظومة التي اخرجته وقد يكون متطرف او معتدل بحسب القائمين عليه مع عطف النظر على المرتكزات الفكرية التي يحملها مُلقي الخطاب الذين عادة مايكونون متأثرين بمدرسة فكرية معينة.

تشكل خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل قواعد البناء لهيكله المحوري والذي يكون متأثر بالمدرسة العقلانية ذات الفكر التجديدي غير المنغلق والقابل على الانفتاح على الافكار والاراء الاخرى واعمال الاجتهاد في محل سكون النص ، وهو يحمل ركائز التعاون والحوار وليس التناحر والصراع ، والربط مابين الاصالة والمعاصرة ، والموروث والمقيم مع الاخذ من الوافد ما ينفع ولايضر، والانتقاء من الحضارات الاخرى مايصب في مصلحة الشعوب الاسلامية والعربية دون التعارض مع ثوابت الدين الاسلامي.

تلك الخصائص اذا ما سادت المجتمعات تشكل عنصر للتعاون على اشاعة التنمية المجتمعية للافراد التي هي عملية تنبع من الداخل عن طريق حركة فكر الانسان الداخلي وتفاعله مع البيئة الخارجية ، فاذا كانت البيئة الخارجة مرتكزة على افكار ومسلمات تعتمد الاراء المعتدلة والتنويرية مبتعدة عن الانغلاق والتشدد ساعد ذلك على تعزيز تنمية الافراد مجتمعياً وهي عملية تحتاج لها الشعوب على مر مسيرتها بالتاريخ سعياً لبناء كيانها وحضارتها الى جانب حضارات الشعوب الاخرى لتسير جنباً الى جنب معها من دون تدافع وصراع او اقتتال .

Characteristics of moderate Islamic discourse and its role in strengthening community development

The speech is one of the first building blocks of social relations between members of one society, And members of other communities of different kinds and image, As it is the basis of communication between individuals and at all levels, including political, religious, social and economic, Regardless of the category to which the letter is addressed.

The moderate Islamic discourse is one of the types of discourse that exists in societies in general, Islamic and Arab in particular, Because there is beside him extremist or radical discourse and the discourse of awareness or tactical limited to a certain job once realized that the function ends automatically with him, As well as other types of speeches that are interested in a particular part of a topic and lack of interest in other subjects that affect societies and peoples. We are talking about the moderate Islamic discourse, We refer to this speech, which is characterized by a number of characteristics that are in contrast to the characteristics of radical or extremist discourse and other types of discourse. The characteristics of moderate Islamic discourse are the building blocks of its pivotal structure, Which is influenced by the rational school of thought, the innovation is not closed and open to open to other ideas and opinions And work diligence in the place of silent text, which carries the pillars of cooperation and dialogue and not conflict and Fighting, And the selection of other civilizations is in the interest of the Muslim and Arab peoples without conflict with the constants of the Islamic religion. Those characteristics if societies predominate are an element of cooperation in promoting community development of individuals Which is a process that stems from the inside through the movement of internal human thought and its interaction with the external environment, If the outside environment is based on ideas and Muslims, moderate and enlightening opinions are based on isolation This has helped to promote the development of individuals in society, a process that people need in their path In history in an attempt to build its entity and civilization alongside the civilizations of other peoples to go hand in hand with them, Without defiance and conflict or fighting.

المقدمة

يعد الخطاب ابتداءً مجرداً من آية صفة ، آلية من آليات التفاعل البشري ، سواء كان مباشراً متمثلاً باللغة المنطوقة ، او غير مباشر كالخطاب المكتوب ، او المنطوق عبر وسائل الاتصال السمعية والمرئية ، فالخطاب لاغنى عنه في شتى مجالات الحياة الانسانية . ومن خلاله يتمكن الفرد من تحقيق غاياته وحاجاته المجتمعية. وعلى ذلك فأن الخطاب الاسلامي يشكل ضمير الفرد وروحه لاتصاله بالمقدس (الدين) الذي يعد ضرورة لاي مسلم ، لتغلغله في نواحي الحياة العامة بكل مظاهرها ، فتُشكل قيمه واخلاقه واسس علاقاته مع الاخرين مسلمين ام غير مسلمين ويبنى على غراره تعاملاته مع الذوات القريبة منه ومع المجتمع الذي يتشكل من هذه الذوات ، فتنبى وفقاً لذلك المنظومة القيمية التي ترتكز عليها المؤسسات المدنية والقانونية في المجتمع والدولة سعياً لتحقيق الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والتكافل الاجتماعي .

وما الخطاب الاسلامي المعتدل الا احد تلك الخطابات الاسلامية الموجودة في المجتمعات سواء المسلمة منها ام غير الاسلامية. وهو يتأثر بالبيئة المحيطة به والظروف الراهنة في تلك البيئة ، فضلاً عن ذلك فهو خطاب يتفاعل مع الايديولوجيات والافكار الموجودة في المجتمعات كافة ، ليأخذ منها مايتفق مع جوهر الاسلام وروحه ويرفض ما يعارضه ، ولا يتفق معه.

تُحدد ملامح الخطاب الاسلامي المعتدل ، خصائصه ، التي يرتكز عليها كمبادئ خاصة به ، تميزه عن غيره من الخطابات الاخرى ، منطلقاً من اعمال العقل في الاجتهاد ، متخذاً من العلمية منحى له في التفسير مبتعداً عن النقل والتقليد ، والايمان بالتجديد والتغيير ، ولايرتكز على الجمود والثبات في النظر الى المسائل والامور بشكل مستمر، فهو خطاب وسطي يمازج مابين الاثنين لتغليب الاستمرار على الثبات او الركون الى الثبات في الحالات التي تستدعي ذلك مؤقتاً، ومن الخصائص المهمة الاخرى له هو انه خطاب لايدعو الى العنف ولا العمل به ولايحرض اتباعه على الايمان به ، الى جانب الخطابات الاسلامية الاخرى المتشددة التي تعد العنف والايمان به احد اهم ركائزة ومسلماته العقدية.

كما وتوجد نقاط للالتقاء مابين التنمية المجتمعية و خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل وفق اهدافها الرامية الى تطوير المجتمع وبالتنسيق مع افراده ونظامه السياسي ليشكلا نقاط للقوة والاتحاد في مفهومهما وعن طريق تعزيز مبدأ العقلانية في التفكير والسلوك والتعاون والمساواة ، والحث على السلوك الديمقراطي والمشاركة المجتمعية والحيلولة دون التعارض والاضعاف ، والاتجاه نحو تدعيم التجديد والتطور دون الوقوف على الانغلاق والجمود والخروج من الحالة التقليدية للمجتمعات والسير في رحل الحداثة وكل مايتطلبه العصر من مستجدات لتتلائم مع حاجات الافراد ، وتنمية افكارهم وفق ما يتطلبه الوضع العام على اساس من الحوار والتفاهم مفارقين الصراع والاقتتال ، فضلاً عن ذلك ارتكاز كلاهما على مدلول الشمولية واتساع نطاقهما ليشمل جميع جوانب الحياة المختلفة وعدم الاقتصار على جانب دون اخر ، الامر الذي يؤدي الى اشباع حاجات الافراد الروحية والنفسية والمادية .

تتجلى اهداف البحث في التعرف على خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ومدى التقائها مع مفهوم ومقومات التنمية المجتمعية واهدافها ليكونا رافدين يلتقيان في نقطة واحدة تتمثل في تصوير المهمة الملقاة على الفرد والمجتمع ودورهما في تنمية واصلاح مجتمعهم لكونهما عماد بناء المجتمعات.

تنطلق اهمية البحث من التأكيد على العناصر الايجابية لخصائص الخطاب الاسلامي المعتدل وامكانيتها في اصلاح تفكير الافراد دون التركيز على الماضي وقيمه والابقاء على الموروث لديهم لغرض الاستجابة للتطورات المصاحبة لحياة الشعوب مع ارتباطها بمفهوم تنمية المجتمعات لتصبح معززات تقوي من امكانية الاصلاح والتطور في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي لديهم.

ترتكز اشكالية البحث على التساؤل التالي: (ما هي خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل وهل له دور في تقوية وتعزيز تنمية المجتمعات).

ولاجل الاجابة عن التساؤل المطروح وفق الاشكالية انفا يفترض البحث : ((بأنه للخطاب الاسلامي المعتدل مجموعة من الخصائص الايجابية في حياة الافراد والتي

لها دور جوهري في تقوية التنمية المجتمعية نتيجة التقائهما بالمقومات والاهداف لنوال التطور والتقدم المطلوب)).

وعلى ذلك سيدور بحثنا في مبحثين أساسيين هما:

المبحث الاول : خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المجتمعية ودور خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل في تعزيزها.

المبحث الاول : خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل

يتمتع الخطاب الاسلامي المعتدل بعدد من الخصائص التي تميزه عن غيره من انواع الخطابات الاخرى ولاسيما الاسلامي منه ، هذه الخصائص تشكل مصدر قوته ليتفوق على غيره من الخطابات لكونها مقبوله عند الغالبية العظمى من الافراد سواء المسلمين منهم ام غير المسلمين ، فهو خطاب مبني على المشاركة والحوار وتقبل الآخر وليس على الصراع او الاحتراب والنفور من الآخر والانعزال عنه.

ان الخطاب الاسلامي لا يعني فقط ماهو متعلق بالدين ، لشموله كافة الخطابات الاخرى في المجتمع المسلم المتعلقة بالنواحي المختلفة للحياة ، كالخطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاعلامي والتربوي. ذلك ان هذه الخطابات تعد روافد للخطاب الاسلامي وانعكاساً له حسب الرؤية الاسلامية. ولاجل ابراز الملامح المميزه لهذه الخطابات بعدها روافد الخطاب الاسلامي ، فأن الحاجة ملحة الى جهود الفقهاء والعلماء والمتخصصين في كافة المجالات المذكورة. ([1]) وعده المجال التطبيقي للاسلام في الفكر والسياسة والاقتصاد وبقية المجالات الخرى المرتبطة بالحياة والثقافة .([2]) وعلى ذلك فالخطاب الاسلامي خطاباً بشرياً يتأثر بالعوامل المحيطة به كالبيئة وظروف الزمان والمكان ، وهو ما يعني حاجته الى المراجعة بين الحين والاخر ومن ظرف لاخر لتنقيته من مظاهر الغلو والافراط.([3]) ويتبنى الاسلاميون المعتدلين

المدارس الفكرية التي ترتكز على الاصول العلمانية وما يسمى بالمسلمين الليبراليين والمعتدلين التقليديين بما فيهم الصوفية.([4])

تعد العقلانية من المسلمات الفكرية الاولى لخصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ، لاسيما في تفسيره للنص ، واعمال مبدأ الاجتهاد ، ذلك ان الانسان لا سلطان عليه الا سلطان العقل والحجة تكون للبرهان والدليل ، فما وافق العقل فهو حق وما خالفه لايعد حقاً ، اذ بالعقل تكشف الاوضاع الزائفة وتستعاد الحقوق المسلوبة ، كما وان الحوار لايكون ممكناً الا عند سيادة العقل بين الظالم والمظلوم ، ويعيد الى الطرفين علاقة التساوي ويقضى على علاقة التبعية لطرف المقهور وعلاقة التسلط لطرف القاهر ، فضلاً عن ذلك الربط مابين اعتماد مبدأ العقل المصاحب لاكتشاف الطبيعة ، التأكيد على الحرية والديمقراطية ، ولدى غياب العقل تسود حالة الخروج عن نطاق الطبيعة وسيادة الغيبيات والتأكيد على الطاعة والتبعية لقوى فوق الطبيعة.([5]) وعلى ذلك فأن قراءة النص تكون باعادة الاعتبار للعقل في التفسير وترك الاستمرار في التقليد والنقل من دون تفكير. ([6]) يشير حسن حنفي الى منهج التفسير لدى الامام موسى الصدر من حيث ان التجربة البشرية جزء من الواقع الانساني والنص مجرد صياغة لهذا الواقع ، مع اعطاء الاولوية للواقع على النص ، وللتجربة على اللغة ، وان اول قاعدة لمنهج التفسير في فكر الامام موسى الصدر هي ان "النص تجربة حية " ذلك ان شرط الفهم لايقتصر على المعرفة بقواعد اللغة والنحو اولاً ، ومستوى ثقافة السامع ومدى معرفة المتحدث ثانياً، اذ يضاف الى ذلك المعرفة بمصالح المسلمين ، وبالاشارة الى ان معاني الالفاظ تتغير من عصر الى اخر كوننا نعيش في هذا العصر وليس في عصر النبوة ، فعلى سبيل المثال معنى الانفاق قديماً يشير الى الاخلاق ، ومعناه الحديث يركز على البعد الاجتماعي ، ومعنى الظلم لم يأخذ معنى موسع لدى القدماء بالنسبة الى المحدثين ، والى ذلك تقع ضرورة اعمال العقل في التفسير لكون العقل والتجربة بديهيين ، لذلك ارتكز الوحي عليهما في تأسيسه فأصبح كل من الوحي والعقل والواقع امراً واحداً .([7])

وتأكيداً لما ورد اعلاه ، اشار بعض الباحثين الى ان الخطاب الاسلامي المعتدل ، يستند على المنطق والبرهان والوسطية الفكرية من حيث الجمع مابين الاصالة والمعاصرة ، فهو فكر يرفض الانغلاق على الماضي وما يحتويه من افكار، كما ويرفض الاقتصار على زاوية فكرية واحدة بذاتها ، كما هو الحال في الخطاب السياسي الذي ينظر الى مشاكل المسلمين بعدها مبنية على وجود الخليف من عدمه ، او منحصرة في غاية الوصول الى السلطة.([8]) فالاصالة لاتعني الانعزال عن البيئة المحيطة ورفض الاخر ، والنفور منه بعده وافداً غريباً ، خوفاً من فقدان الذات هويتها فيه ، وهي بهذا المعنى فراغ وعزل وتجميد ومن ثم اضمحلال وضمور و زوال ، ذلك ان الذات لاتكون قوية الا بالغير وفي تمثلها له او صراعها معه ، فمعنى الذات هي القدرة على النماء والخصوبة والحركة والحياة ، تضمر عند اختفاء المعارض وتموت لدى زوال الباعث وتذبل اذا غاب التحدي ، ان الاصالة تعني البحث عن الاسس والجذور في الاعماق، فهي مفهوم للتجانس في الزمان والتواصل مع حياة الشعوب وان يكون الحاضر استمرار للماضي والمستقبل استمرار للحاضر وبذلك لايكون انفصام في الشخصية الخاصة بها ولا تعد ازدواجية في الثقافة.([9])

ويذهب البعض الاخر من المفكرين الى التمييز مابين الدين والتدين منعاً من الخلط في الفهم والتفسير للنص ، والجمود والتقليد ، اذ يعطي عبد الجواد ياسين فكرة عن كيفية تفسير حالة الدين والتدين في الفكر السياسي الاوربي الحديث والمعاصر من خلال التطورات الاجتماعية الحاصلة لكل مرحلة من مراحلها وعبر رجال الفكر وقادته ، مؤشراً حالة التلازم مابين التطور الديني مع التطور الاجتماعي ، فكل تطور اجتماعي يحدث معه تطور ديني معطياً علاقة للدين بالتطور الحتمي ، منتقداً في الوقت نفسه ما وصلت اليه حالة التدين في الاسلام بعد غياب المؤسس له المتمثل بشخص النبي ككاريزما تحولت في غيابه من حالة التطور والتجديد الى الجمود والثبات ، مشيراً الى حلول مؤسسة الوراثة لال بيت النبي في الاسلام الشيعي ، ومؤسسة الدولة المرتكزة على سلطة الفقه للاسلام السني ، منوهاً الى ان العقل السلفي لا يعود الى ماهو اجتماعي فالبنية الدينية لديه تعود الى الجوهر الالهي ، اذ يوجد شي واحد

جوهري ثابت ومطلق.([10]) فالدين يقوم بدور التغيير كونه عامل من عوامل الاجتماع وليس منفصلاً عنه ، مع التأكيد على ان الدين جوهري اصلي ثابت مهما تطور الاجتماع ، اما التدين فهو عرضي متغير ثانوي يتغير وقد يتلاشى لدى تطور الاجتماع. ([11]) اما عبد الكريم سروش فأنه يدعو الى الفصل مابين الدين والتدين ، منتقداً الاهتمام بالمظاهر الدينية كالشعائر الدينية والطقوس على حساب جوهر الدين ، كما وانه يدعو الى التوفيق بين الثنائية المتناقضة (الاستمرار والديمومة) و (مقاومة التغيير أي الثبات والجمود).([12]) ذلك ان الدين هو المقدس والتدين هو المعرفة الدينية التي يزاولها البشر وهذه العلاقة متغيرة بتغير الزمان ، فالمعرفة الدينية من صنع البشر ولا تجانب الكمال والضرورة مستمرة الى اعادة بنائها.([13])

ومن الخصائص الاخرى للخطاب الاسلامي المعتدل ، الاقرار بالتعددية والاختلاف ، وبالاشارة الى ان المجتمع مكون من ملايين الافراد ، والاف الهيئات ، وعلى ذلك فلابد من وجود التعددية وفق الامر الواقع من جانب ، ومن جانب اخر لايمكن لاي هيئة احتكار الحقيقة لكونها اكثر عمقاً واكبر اتساعاً واشد عمقاً من ان يدركها فرد واحد ، او هيئة واحدة ، لان القصور البشري يحول دون ذلك ، ان نظرة الفرد الواحد تكون قاصرة ، ومن بعد واحد من ابعاد الحقيقة ولا تشملها جميعاً، وتؤثر على احكامها وتكون بعيدة عن الموضوعية. ومن خلال الاقرار بالتعددية يوجد الاختلاف وقبوله ، على اساس انه جزء لايتجزأ من كيان وبنية المجتمع الذي لايمكن ان يقوم بدونه ، ويوضح جمال البنا ان المفهوم الوارد ذكره اعلاه عن فكرة الاقرار بالاختلاف ووجود التعددية جديدة على الكثيرين ممن تثقفوا بثقافة اسلامية واحدة وتقليدية ، فالبنا يؤشر ان " الائتلاف والاختلاف هما قوام كل المجتمع بما في ذلك المجتمع الاسلامي ، فالمجتمع كالنسيج الذي يكسب تماسكه وقوامه من تلاقي اللحمة" .([14]) وهنالك من يذهب الى ابعد من ذلك عندما يعد التعددية فريضة اسلامية ومن خلال مقارنتها بالتفكير الذي هو فريضة اسلامية ، ولدى التفكير ينشأ الاختلاف بالرأي وينتج بالتالي التعددية .([15]) فضلاً عن ذلك الاشارة الى الاختلاف والتعددية في القران الكريم

بمواضع متعددة ومنها قوله تعالى : ((ومن اياته خلق السماوات والارض واختلاف السنتكم والوانكم ان في ذلك لايات للعالمين))(﴿)

ومن الاقرار بالتعددية والاختلاف يتجه الخطاب الاسلامي المعتدل الى الايمان بالحوار بين الناس وفقاً لذلك ، انطلق الاسلام بمختلف الوسائل في حواره مع الاخر من ارضية يشترك فيها الطرفان ويتفق عليها ، وبقوله تعالى : ((قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ولانشرك به شيئا ولايتخذ بعضنا بعضا ارباباً من دون الله فأن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون)) (﴿*) ، وهذا النهج لم يتخذه الاسلام مع اهل الكتاب فقط بل مع كل الاديان السماوية وغيرها ، ومن بين الامور التي تدخل في مجال قبول التعددية هو ان لا اكراه في الدين واحترام ذوي الديانات الاخرى ، واحترام حقوق الزوجة الكتابية والتسامح معهم .([16]) وكذلك دعوة الخطاب الاسلامي المعتدل الى المساواة بين الناس من حيث الاشارة الى الوحدة في الانسانية ، قوله تعالى ((يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير)) .(﴿) فالمشاركة بين الناس امر قرره الله تعالى في كتابه الحكيم ، والحساب يكون على الله تعالى وليس على الناس، وهو ما يخفف من حدة الغلو لاصحاب الخطابات الاسلامية المتشددة في التعامل مع الناس المنصبين انفسهم حماة للعقيدة والدين.([17]) وعلى هذه الخصائص ينمو السلام في الضمير الانساني وينتشر في كل المجالات والامكنة ، في المنزل وفي المجتمع ، أي ترجمة مبادئ الاخوة والعدالة والمساواة الى افعال حية وتذوب حواجز التعصب ويضمحل الظلم والشعور بالقهر المقنن ويتم استيعاب الجميع من دون تمييز.([18]) وفي اشارة الخطاب الاسلامي المعتدل الى ان الحضارت تتلاقى وتتكامل ولا تتصادم ، لان الحضارات يجب ان تستفيد بعضها من بعض وجميعها بمثابة روافد تغذي احدها الاخر وتصب في الفهم الانساني الشامل ، فالتصادم بين الحضارات تكون له اغراضه السياسية من قبل القوى ذات التأثير والمصالح المختلفة.([19])

تعد الحرية من خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ومن المسلمات الفكرية الاساسية له ، اذ يعدها البوابة الرئيسية التي تنبثق منه ، مقومات عديدة لحياة الافراد

في المجتمع الاسلامي ، فمن خلال حرية الرأي بالاعتقاد في المجال الديني الذي نص عليه واكده القران الكريم يتم الانطلاق الى المجالات الاخرى بناءً على اقرار تلك الحرية والايمان بها في الخطاب المذكور، ولقد اتفق الكثير من فقهاء المسلمين والمفكرين الإسلاميين على حرية الاعتقاد الديني ، ومن خلال نصوص القرآن الكريم الصريحة بشأن ذلك ((لا أكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي))[1] ،((من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر))[*1] و((افأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين))[**1] ويؤكد القرضاوي الى إقرار المؤرخين من دون شك بان المسلمين لم يجبروا فئة من الناس أو شعباً من الشعوب على اعتناق دين الاسلام على الرغم من امتلاكهم القوة لفعل ذلك الا ان وازع الايمان في نفوسهم وسلطان الشريعة على رؤوسهم كانت الحائل بين ذلك. (20)

فجوهر المجتمع الديني هو الاختيار الحر للايمان وليس الاكراه والخضوع ، ان العقيدة الدينية تختلف بين الافراد وتتفاوت كما هو الحال في الفهم الديني ، وكل من يقوم بسلب الحرية عن الايمان بشكل قسري وخاضع للقوة فأنه يلحق الضرر بالمجتمع الديني ، ان اجبار الناس على اعلان الايمان بما ليس في قلوبهم وفرض العقيدة عن طريق الدعاية والتهديد ، وسد ابواب النقد والمراجعة والتعديل لغرض اخضاعهم لايديولوجية واحدة ، تكون النتيجة عدم وجود مجتمع ديني بل " كتلة صماء" من الافراد المنافقين والمذعنين والعاجزين. (21) ولا حد للحرية في الاسلام ، الا ما يجعلها وسيلة للسب والقذف او الابتزاز ، واي حرية تقوم على المنطق والحجة فلا يجوز ان يوضع عليها القيود ، وفيما يخص الحريات الاقتصادية والسياسية ، فأن التحفظ الوحيد عليها هو العدل كي لا تتحول الى استعباد للناس والتحكم بالشعوب. (22)

فعن طريق الحرية في الاختيار دون قهر او اكراه يكون بأمكان ابناء المجتمعات والشعوب لاسيما الاسلامية منها ، بناء حكومة عادلة وامنة تقوم على بسط العدل و ردع الظالمين ونصرة المظلومين ، ورد الحقوق الى اصحابها ومراعاة مصالح الافراد على مختلف اديانهم ومعتقداتهم ، فالحرية تعد القيمة الكبرى في الحياة الانسانية

للعمل في الحاضر والابداع ، ويكون الفرد حراً مستقلاً في اتخاذ قراراته وقد كسر عن رقبته طوق الخوف والعبودية والتبعية.([23]) ويُطرح مفهوم استخلاف الانسان للارض لاجل قيام الدولة الاسلامية ، مرتكزة على مبدأين (كرامة الانسان وواقعة استخلاف ادم) ، كون مضمون الاستخلاف ، العمل لاحياء الارض واستخدام ما موجود فيها من موارد ، مع تسلح الانسان بالعقل والدين ، ومن هذا المنطلق تكون الحياة صراعاً بين الخير والشر ولايأخذ هذا الصراع معنى الا عند توفر حرية الاختيار للانسان. ([24])

ومن المداخل الاخرى للحرية في الاسلام كمقوم لحياة البشر ، هو الاعتراف بالديمقراطية كشكل من اشكال تداول السلطة في المجتمعات الاسلامية ، اذ يعرفها حسن حنفي على انها احترام الرأي الاخر والانصات له والحيلولة دون تكفيره وادانته او الابلاغ عنه لدى السلطات بعده خيانة عظمى، والديمقراطية " هي الاعتراف بأحتمال خطأ الذات ، وبأنها قد تتعلم من الاخر وقد يكون الاخر على صواب ، لاتعني الديمقراطية حكم الشعب بل تعني الاعتراف بوجود الاخر بجوار ووجود الانا وبأن الحوار بين الانا والانت هو الحياة " ([25]) فالديمقراطية تجربة انسانية يمكن نقلها الى بلدان اخرى تختلف ثقافتها عن الثقافة الاوربية ، فهي لاتخص شعب دون اخر او ثقافة سوى اخرى ، فأي منهاج سياسي او اقتصادي لا يتخذ من التعددية الحزبية وضمان الملكية والشخصية وحرية السوق اسس له ، فأنه يعد منهاج غير صحي زائل لامحالة ، والحضارة الاسلامية والعربية بالرغم من غناها فأنها تمثل جزءاً من الحضارة الانسانية وهي غير قادرة على ايجاد حلول لمشاكل الانسان الاسلامي والعربي بمفردها في هذا العصر المليء بالتعقيدات ، وعلى ذلك فلابد من ان تتفاعل الحضارة الاسلامية والعربية بشكل جدي وعميق مع بقية الحضارات الاخرى من غير ان تفقد اصالتها.([26]) كما وان الديمقراطية لاتتعارض مع الاسلام ولا تطلب من المؤمنين بها مفارقة معتقداتهم وعلمنة عقيدتهم ، وان المطلوب من المؤمنين بالديمقراطية هو التسامح مع مختلف وجهات النظر واصحابها.([27])

ويربط الخطاب الاسلامي المعتدل مابين الدين والوطنية ، فلا ايمان من دون وطنية ولا وطنية بدون اسلام ، والممازجة مابين التدين والوطنية هو قاعدة للبناء الحضاري

عبر التاريخ ، وكل غلو او تطرف بأسم الوطنية او التدين يوجد على ارض الواقع ، لا يعتد به ، وليس له أي حساب ، فلابد من التوازن بين كلاهما ، وبهذا التكامل يصبح من الممكن بناء انسان متوازن نفسياً متسامح اخلاقياً متكامل عقلياً.([28])

ويتفاعل الحق والعدل في الخطاب الاسلامي المعتدل ، فالعدل هو الصيغة المطبقة او العملية للحق بكون الاخير الصفة النظرية المجردة ، وتستمر العلاقة بينهما كعلاقة الجزء بالكل ، فالعدل يستمد وجوده من الحق ، والحق يتكون بالعدل ، والنتيجة للحقوق في الاسلام تكون مضبوطة بحسن تطبيقها ، لامتلاكها لقواعد واطر تنتظم بها ويركز على اغراس حاسة العدل في نفوس المسلمين وان يشكل جزءاً من طبعهم وسلوكهم.([29])

ومن الخصائص المهمة للخطاب الاسلامي المعتدل في الوقت الراهن والذي لابد من التأكيد عليها في ظل الاوضاع التي تمر بها الشعوب والمجتمعات حالياً، هو انه خطاب ينبذ العنف ولايدعو اتباعه الى الارهاب او الاعتداء على الاموال والدماء والاعراض ، فهو خطاب يدعو الى خلاف ذلك ، وبالاشارة الى ان نبذ العنف لايختص به الاسلام دون غيره من الرسالات السماوية ، التي جاءت بالتعاون والحب والرحمة والصلة مع الاخرين ، والتطرف الديني يرجع الى الجهل بمبادئ الدين واحكامه.([30]) فضلاً عن ذلك فأنه خطاب ينتقد الذين يمجدون العنف ويحاربون العقل ، ويعدهم جهلة وحاقدين ، يسايرون قوى الفساد والظلم ويحاصرون الفضيلة والاستقامة ويدينون الحرية ، ويعدون انفسهم ملهمين من الله مباشرة ويدعون امتلاكهم للحقيقة المطلقة ، ومنطقهم يكون بأعتبار عقلهم فوق الافادة من خبرات ونصح ومساعدة الاخرين.([31])

ولم تكن المرأة غائبة عن فكر الخطاب الاسلامي المعتدل ، لكونه يدافع عن حقوق المرأة ويحثها على المطالبة بحقوقها ، لكون الحقوق منحة الهية منحها اياها ، الا ان التفكير الذكوري في المجتمعات الاسلامية والعربية قد حجب حقوقها عنها سواء كانت كلاً او جزءاً منها ، الممثل برجال الدين والكثير من اتباعهم وان صاحب الحق هو الاولى بتحصيل حقوقه.([32]) وعلى ذلك فأن الخطاب الاسلامي المعتدل يقاوم النزعة الذكورية في نظرته الى المرأة على اعتبارها غير مساوية للرجل ، بل ويدعو

الى ضرورة مساواتها بالرجل ويرجع اصل ذلك الى القرآن الكريم الذي فضل بعض الناس على بعضهم بالتقوى.([33])

نشير الى ان الافكار الواردة في الخطاب الاسلامي المعتدل ، قد تعرضت للنقد والنيل منها ، وذلك لكونها في كثير من الاحيان مثلت خروجاً عن المألوف وعلى ماهو متعارف عليه في التراث الاسلامي ، والذي غالباً مايتم عدم الاخذ به والتشكيك بناقليه ، او عدم الثقة بأغراضهم، ولبعد المدة الزمنية مابين عصر النبوة والعصر الذي تم نقله فيه . او لاسباب تتعلق بالاخذ من الحضارة الغربية بعدها فكراً وافداً وغريباً عن المشروع الاسلامي كالايديولوجيات التي يروج لها الفكر الغربي ، وبعدها متقاطعة مع اصول الاسلام وثوابته (الكتاب والسنة) لدى المعتقدين بها ، وذلك انما يجانب الاحتراب والصراع ، وليس في نطاق الحوار والاخذ بما ينفع والابتعاد عما يضر .([34]) كما وان نقده ومقاومته تكون اتية من قبل الرافضين لفكر حركة الاصلاح الديني بعدها حركة ستحدث شرخاً في الاسلام ، وتضيف انقساماً جديداً لصفوف المسلمين على تعبير الرافضين والناقدين للاصلاح الديني.([35])

تميز الخطاب الاسلامي المعتدل بأمتلاكه لخصائص تميزه عن غيره من الخطابات الاسلامية الموجودة ، وهذا التميّز يرتكز على اعتماد مبدأ العقلنة والعلمية في التفكير والاجتهاد فيما لانص فيه وتمييزه مابين الدين المقدس والتدين الذي هو صفة اجتماعية بأمتياز ، واقراره بالحرية والايمان بالديمقراطية والتعددية سواء كانت فكرية ام سياسية ، والافادة من ماموجود لدى الحضارات الاخرى وان كانت غربية وغير اسلامية ، فهو خطاب لايتقاطع مع الاخرين بل يتحاور معهم ويتقبل اختلافاتهم منتقياً مايفيده منهم ويخدم القضية التي يحيى من اجلها ، وهي خدمة الانسانية بكل مضامينها. وعلى ذلك فهو خطاب تتقبله الغالبية العظمى من المسلمين وجميع غير المسلمين للخصائص التي يمتلكها ومنها نبذه للعنف وعدم الاعتراف به الا من اجل الدفاع عن الاسلام والمسلمين لدفع المعتدين.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المجتمعية ودور خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل في تعزيزها

تسعى المجتمعات والشعوب عامةً الى تطوير مكوناتها البشرية والمادية كلاً حسب الطريقة التي يراها مناسبة له ووفق المرحلة التي هم فيها وبما ينسجم مع امكانياتهم واستعداداتهم لذلك ، للوصول الى مراحل اكثر تطوراً مما هم فيه ، بغية اشباع حاجاتهم النفسية والعقلية والجسمانية والمادية. ولاجل الالتقاء مع بعضهم البعض في الجانب الفكري والمادي ، ولتقليل الاختلافات بغية الوصول الى طريقة اسهل في التواصل وضمان العيش وفق منظومة التعاون والالتقاء ، بدلاً من الاحتراب والصراع الذي يكون نتيجة للتوتر المستمر ويصعب فيه العيش السليم والقيام بالتنمية المطلوبة.

وتعد التنمية المجتمعية شكل من اشكال التطور والارتقاء بالشعوب والمجتمعات ، فهي طريقة لمعرفة الالية التي انتقلت بها المجتمعات من تقليدية متأخرة تحيى تحت ظل عادات وقيم وتقاليد متخلفة توصف بالجمود في التفكير وعدم الامكانية على التغيير الى مجتمعات صناعية متقدمة ترتكز على فن انتاجي مميز ، وتسير في طريق النمو مستندة على مجموعة من القيم الجديدة والانماط الحديثة. ان التنمية المجتمعية تعني انجاز التوافق الاجتماعي لدى ابناء المجتمع لاشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية.([36]) تشكل التنمية المجتمعية جسراً لالتقاء جهود المواطنين والحكومة لتحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات ليعملوا معاً بغية تحقيق اهداف مشتركة عامة من خلال تفاعلهم الاجتماعي الدائم في أُطر انظمة رئيسية كالنظام (العائلي والصحي والديني والاقتصادي والسياسي) ، وعلى هذا تصبح تنمية المجتمع سراجاً للحداثة المطلوبة لتحقيق مايلي: ([37])

1- الاهتمام بالطرق والوسائل التعليمية الضرورية لانجاز البرامج الاجتماعية ، لكي تنمو افكار الناس واتجاهاتهم وتتشكل في انماط فكرية وسلوكية سليمة .

2- التعويل على المشاركة العامة لتمكين القطاعات المختلفة في المجتمع عن طريق قياداتها وغيرها من الطرق ، لتحديد البرامج اللازمة وتنفيذها بما يحقق الفائدة والخير لهذه الجماعات.

3- تعيين البرامج الضرورية لتحسين احوال المعيشة في المجتمع وبنطاقيها المحلي والقومي ، مع تنظيم الاجهزة التي توجه هذه البرامج ، وتشرف على تنفيذها ، لتحقيق الانسجام بين البرامج والاجهزة.

ان حدوث التغيير لاجل الاصلاح يتطلب وجود سياسة عامة لدى كل من المواطن والحكومة والبيئة ايضاً.([38]) اذ ترمي التنمية الى التعاون بين مختلف مجالات الحياة الاجتماعية وليس التعارض ، ذلك ان التعاون يعد عملية اجتماعية تسير بالمجتمع الى تحقيق مصلحته المشتركة والخير العام ، التعاون يرتكز على مسلمات التجانس والتكامل والوحدة في الهدف ، اما التعارض يعود الى تناقض المصالح الرامية الى تحقيق اهداف خاصة ، وتكون معالجة هذا التعارض عن طريق التنظيم لتكون (المشاركة والكفاءة) وسيلتان لتقليل اخطار التعارض ، ومن الاسس الشاملة للتنمية المجتمعية تطابقها مع المثاليات الاخلاقية ، اما التنمية الجزئية لا تتوافق معها . فالنمو العقلي يسير الى حالة (الخير العقلي) التي من خلالها تتحدد الحقوق والواجبات والديمقراطية والمساواة.([39]) ونجد ان مفهوم التنمية المجتمعية لدى رجال الدين تعني الحفاظ على كرامة الانسان بعده خليفة الله على الارض وهو ما يستوجب تحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وقيام التعاون على المستويات كافة ، والتأكيد على المشاركة في كل مايتعلق بحياة الانسان ومستقبله وتنظيم المجتمع من اصغر وحدة كالاسرة مروراً بالمجتمع المحلي وصولاً الى المجتمع الكبير. ([40]) فالتنمية لن تتحقق مقومات نجاحها الا بأحداث تغييرات رئيسية في انماط الحياة التقليدية الموجودة في المجتمعات النامية ، كما انها لا تعنى بجانب واحد دون الجوانب الاجتماعية الاخرى لتحدث فيها تغييرات عميقة وشاملة .([41]) والى ذلك يسعى الخطاب الاسلامي المعتدل من خلال خصائصه المرتكزة على تحديث منظومة الافكار والمعتقدات وبما ينسجم مع واقع الحياة المعاصرة ومتطلباتها ، مفارقاً للجمود

والانغلاق متلاقي مع الحداثة ، والتفاعل المستمر مع موجودات البيئة الانسانية والمادية ، فضلاً عن ذلك اتساعه ليشمل جميع جوانب الحياة المختلفة ليشكل نقطة التقاء مع التنمية المجتمعية ونقطة تعزيز اخرى لهما .

ان تنمية المجتمع وتنظيمه تتطلب مراحل او خطوات لانجازه تتمثل بشرح الموضوع اولاً الى المواطنين واشراكهم في جميع خطوات تنظيم مجتمعاتهم ، وقد تختلف طرق الشرح من مجتمع الى اخر ومن مستوى الى اخر ايضا ، فقد يكون عن طريق الزيارة ، الحديث المباشر ، كما قد يكون عن طريق الصحف والاذاعة والتلفزيون او عن طريق الاتصال المباشر بالمواطنين .([42]) وهو مايقوم به الخطاب الاسلامي المعتدل في المجتمعات الاسلامية اذ يأخذ على عاتقه اليه شرح تنمية المجتمع وتنظيمه للمسؤولية التي يحملها في هذه المجتمعات ولخصائصه المستند اليها في ذلك.

ان المجتمعات المحافظة والتقليدية تعارض التغيير من أي نوع كان مهما كانت فوائده ، ولاجل تنمية المجتمع وتنظيمه لابد من اشعال روح التحمس لديهم وان يأتي من جهود مدعمة مستعدة لمواجهة الطوارئ ويجب ان يكون قادراً على تجاوز الروتين في اكثر اجزاء المجتمع (محافظة وتقليدية)، وبعد ان يتخلص من العوائق التي تحد من طريقه يجب ان يكون قادراً على تدعيم امكانياته تحسباً للفوضى والاضطراب ، وقد يكون الحماس تلقائي او موجه.([43])

ان عملية استثارة افراد المجتمع وقدح روح الحماس لديهم تكون اما من داخل المجتمع او من خارجه ، وان تتخذ جميع الوسائل من خطب وصحف يومية ووسائل سمعية ومرئية وخطباء المنابر لاداء هذه العملية في كل اسبوع يخصص لذلك ، فهي نتيجة لعدم الشعور بالراحة والرغبة في التغيير والاصلاح ،ويتطلب توفر شرطان رئيسيين وهما : ([44])

1- شعور عدد كاف من المواطنين المحليين بعدم الرضا عن الاحوال الموجودة ورغبتهم في تغيير الاوضاع .

2- قدرة المواطنين على تنظيم انفسهم للعمل وعدم الاكثار من اظهار مشاعر السخط والنقد والحديث السلبي ، واشراك الاهالي بكافة انواعهم في عملية تنظيم المجتمع وتنميته.

وعلى اساس ما ذُكر اعلاه نجد التلاقي بين خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل واهداف التنمية المجتمعية واسسها الشاملة المبينة في مفهومها انفا ، اللذان يؤديان دور التقوية والتعزيز فيهما ، اذ تتوافق غاياته مع اتجاهات التنمية الاجتماعية ، فكلاهما يواجهان التخلف ومحاربته بكل اشكاله سواء في جانب الفكر او العمل ويعدانها مسؤولية عامة يتشارك فيها المجتمع بأكمله حكومةً وشعباً ، ولا بد من النظر في مخلفات الماضي وجيوبه من افكار واتجاهات واساليب ونظم العمل كي يُقضى على المعوقات التي تعرقل سير اتجاهاتهما الجديدة الصاعدة. ([45]) فكما يهتم الخطاب الاسلامي المعتدل بتغيير الافكار وتنميتها وفق مستجدات المعاصرة والتي تعد احدى خصائصه ، فأن منهج تنمية المجتمع يهتم بتطوير الطاقات البشرية عن طريق تغيير الافكار لدى افراد المجتمع واتجاهاتهم وقيمهم وتدريبهم وتأهيلهم على اسس سليمة كي يتمكنوا من الاسهام بشكل فعال وبطريقة ايجابية في عمليات التنمية.([46]) ان عنصر الادراك والوعي امران ضروريان للتنمية المجتمعية من حيث تلاقيها في ذلك مع خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ، ذلك ان التنمية ليست عملية تلقائية تحدث من نفسها ، وانما يكون حدوثها نتيجة لوعي وادراك الافراد بواقعهم وخفايا امورهم في مجتمعهم ، اذ ان تقدم الامم يتوقف على تقدم شعوبها وعند عدم اهتمام الامم بتنمية معنويات وقدرات شعوبها فلن تكون لديها مؤهل للتقدم كثيراً ، وعلى ذلك يربط الباحثون في مجال التنمية المجتمعية بين التنمية العقلية وبين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وعدها مترابطة ومتلازمة ، والتنمية الشاملة تعتمد على اسس التعاون بين جوانب الحياة الاجتماعية المتعددة .([47])

ومن معززات التقدم في مفهوم التنمية المجتمعية هو فكرة الحرية فالتقدم لايحدث ان لم يكن هنالك حرية وتقاس درجة تقدم الامم بقدر مايتمتع افرادها بالحرية .([48]) وترتبط بالحرية لتحقيق نتائج التنمية الاجتماعية كي تعطي الفعالية المؤثرة وجود

المساواة ورفع جميع المعوقات ، اذ ان لدور الفرد اهمية كبيرة في عملية التنمية وبماينسجم مع دور المجتمع ككل وبالاعتماد على العلاقات المتبادلة بين الافراد ومراعاة تنمية العلاقات المتبادلة بين الناس والتي ترتكز على المعززات الايجابية دون الاكراه والالزام مع توفر سلطة عليا مشتركة تخطط لعملية التنمية ، ويأتي رفاه المجتمع نتيجة لمساهمة الافراد الذين يكونون مجتمعاتهم ، وفي ذلك فأن عملية التنمية متشعبة الاطراف والتي يجب ان تكون في جميع المجالات وعليه تتضح اهمية التنمية الفردية في صور الحرية والمساواة.([49]) مع الاخذ بنظر الاعتبار مسألة الاعتماد على الذات دون التبعية ، لبناء التنمية المستقلة مع توفير درجة من العدالة الاجتماعية وان هذه الالية لاتتحقق بشكل عفوي وانما يجب ان يكون هنالك تحالف اجتماعي سائد يؤمن بما يريد ان يقوم به في هذا الاطار وله القدرة على توجيه الامور لتحقيق مايرمو اليه عن طريق ادارته ومواجهة الصراعات والنزاعات التي تصاحب عملية التغيير والتقدم والتنمية التي تعترض سبيل التنفيذ.([50])

يشير بعض الباحين الى مداخل تنمية المجتمعات المتمثلة بمجموعة قيم ومبررات اجتماعية واقتصادية في حياة المجتمع الحديث ومنها : ([51])

1- ان الحياة الاجتماعية بحقوقها وواجباتها ومسؤولياتها وثمارها انما هي مشتركة بين المواطنين وهو بذلك يعزز من المفهوم الديمقراطي للحياة.
2- ارتباط مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمعات بفكرة توزيع الحقوق والامتيازات والخدمات بين الجميع على اساس المساواة.
3- ان التغيير السليم لابد من انبثاقه من المجتمع دون فرضه عليه من الخارج ، لان التغيير الذي يحدث نتيجة لقوة خارجية او بشكل مفروض على الافراد قد يؤدي الى معارضته ووقوفهم ضده وماينتج عنه من تفكك الحياة الاجتماعية.
4- ضرورة التفاعل المستمر بين قوى المجتمع الكبير والصغير عن طريق التطور والتجديد ، وبالاشارة الى تاريخ المجتمعات ، نجد ان تأثير القوى الكبرى

والحكومة وسياستها لاينتج عنه المطلوب في تطور الحياة الاجتماعية ، بقدر مايجب ان تقوم به لتشجيع الطاقات الحيوية المحلية.

ان مبدأ الديمقراطية في تنمية المجتمعات يشكل اعداد الفرد ليناقش ويعبر عن ارائه ويتبادل المعلومات مع الاخرين من افراد المجتمع ، ومع اتخاذ القرار ، يكون الكل مقتنع به ، ويساعدون على تنفيذه ومساندته ، فالبناء المقصود هنا ليس المادي فقط ، بل البناء النفسي للافراد من خلال تغيير عملية تفكيرهم وتطوره واظهار شخصياتهم واستعادة الثقة في نفوسهم والتعود على العمل على اسس التعاون بعيداً عن الانزوائية والانفراد ، فضلاً عن ذلك لايمكن انكار دور الحكومة في تنفيذ اسس التنمية هذه ، عن طريق اعداد اللاوائح والقوانين والتشريعات اللازمة ، مع ضرورة تدعيم المجهودات الاهلية بالادوات والالات والمهمات التي تساعد على تنفيذ المشاريع الرامية الى النهوض بواقع المجتمع.([52]) ومن ذلك يظهر لنا مبدأ التكافل الذي يشكل جانبين في اساسه ، بعده امراً جوهرياً للبقاء لاشباع الحاجات المتبادلة ، والوسيلة الوحيدة لضمان الاشباع الاكفأ لحاجات الافراد ، فالفرد لايكفيه ان يكافح لاشباع حاجاته من خلال موارده الداخلية وموارد الاخرين ، ولكن لابد من ان يعمل جاهداً بالوقت ذاته على ان يكون مصدر لاشباع حاجات الاخرين ، لانه من خلال الحرص على تنفيذ ذلك ستزداد نسبة الاشباع الذي سيحصل عليه هو لحاجاته.([53]) كما ان للسلوك دوافع ، تدفع الفرد لسلوك معين لاشباع حاجة معينة تولد معها نوع من التوترات يزول بأشباع الحاجة ، فرغبة الناس تتجه دائما بأزالة التوترات التي يعيشونها لاستعادة توازنهم الداخلي الذي يختل مع تولد هذه التوترات المصاحبة بالحاجة الى نوع معين من الاشباع ، وعلى ذلك فأن الحاجات متجددة ومتنوعة تصاحب فضول الافراد ، اذ لا تشبع حاجة معينة الا وتولدت لديه حاجة اخرى وهو ما يفسر لنا ابتعاده المستمر عن التوازن ثم عودته اليه ويعود ذلك تبعاً لتولد التوترات وازالتها ، ولابد من تدعيم السلوك الديمقراطي الذي يستند على التعاون والمشاركة الامر الذي يساعد على اشباع حاجات الطرفين المتعاونين لضمان تحقيق الاهداف ، وليس على اساس الصراع الذي يجعل العلاقات في توتر مستمر ، وان تشجيع سلوك التدعيم افضل لكونه يولد

شعدور ايجابي في النفوس بين الطرفين في حين ان اسلوب الاضعاف والتهديد بالحرمان وعدم اشباع الحاجة ، يخلق في النفوس مشاعر النفور والعداء كما انه قد يدفع الى السلوك الانتقامي.([54])

وضحنا فيما سبق معززات التنمية الاجتماعية ومدى التقائها مع خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ، ومثلما توجد معززات لكل فكرة او مبدأ او مفهوم توجد مثبطات او معوقات لها ، ومن معوقات التنمية التي هي في حد ذاتها تعد ايضا من معوقات الخطاب الاسلامي المعتدل ، من حيث التمسك بالقيم المتخلفة او الثابتة وتكون لها بعض الجوانب الدينية والاخلاقية ولها ناحية ايجابية عند المؤمنين بها ، فضلاً عن ذلك تمسك الافراد ببعض المصالح الاخلاقية لصالحهم فقط وفي الوقت نفسه عدم ملائمتها للاخرين ، وهو مايؤدي بهذه القيم الى تقليصها وخاصة اذا ادرك المجتمع محدوديتها وعدم ملائمتها للجميع فيضع امامها المصالح العامة لتعطي فاعلية اكبر كفضيلة اجتماعية ، وتتحدد المشكلة في الصراع مابين القيم التقليدية والقيم المنبعثة من التجديد ، كنتيجة طبيعية للتغيير الاجتماعي والتحول الصناعي وهذا الصراع هو الذي يفسر لنا التخلف النفسي والتردد الفكري الذي يصيب الجيل الذي نحيا فيه والذي يعرقل عملية التنمية الاجتماعية . كذلك الاهتمام بالمصالح الخاصة والانانية ، عدم وجود مشاركة تنمي التعاون والتعاطف لغرض الصالح العام ، والتنافر والحقد والكراهية التي تتخذ صفة الفردية طابع لها ، او تكون ضمن انانيات جمعية ضيقة متحددة بالعائلة او الطبقة وغيرها ، والعنف والاكراه واللامبالاة وعدم التجانس كل هذه الامور تعيق نمو المجتمع وتقدمه .([55]) كما تعد سلبية المواطنين من المعوقات ايضاً عن طريق انتقادهم للاوضاع مع تقليلهم من قيمة المجهودات المبذولة وفي الوقت ذاته لايقومون بمجهودات ايجابية لاصلاح الحال ومقاومته والذي يشكل هدف جوهري من اهداف التنمية للمجتمع وتنظيمه.([56])

ومن معوقات التنمية الاجتماعية ومضادات خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل ، هو التفسير الخاطئ للتعاليم الدينية بصورة خاصة في الدول الاسلامية حيث يعتقد الكثيرون بأن الدين الاسلامي قد حرم اموراً عديدة ، لكنها في الواقع تدور في اطار

المباح ، ويعود اسباب ذلك الى العادات والتقاليد السائدة في تلك البلدان. ([57]) فضلاً عن الاجتهادات المتعددة والمختلفة لمسألة فقهية واحدة في تفسير النصوص بحسب الفتاوي المطروحة من فقهاء الدين الاسلامي.

ان الركون على مسلمات الاسرة والقبيلة والقرية والاقليم ورابطة الدم والجنس والدين لاتخدم عملية التنمية لكونها تستند على العاطفة وليس العقل ، والمجتمع في مرحلة النمو يكون في حاجة ماسة لعنصر العقل.([58])

ومن الطروحات الموجود للحد من معوقات التنمية هو ربط الفرد بالمجتمع ، وتشجيع نمو التفكير والارادة اللذان يجعلان الانسان واعياً لانجازه الاغراض المطلوبة منه وخلق نوع من التداخل بين الانجازات الشخصية والجمعية، فضلاً عن ذلك فأن الحكومة لابد من ان تؤكد على بعض المباديء لغرض القضاء على المعوقات ومنها : ([59])

1- المحافظة على الحقوق الشخصية للافراد وتنميتها بدلاً من هيمنة الروح الجمعية عليها ، اذ المطلوب هو تنمية المصالح الجمعية والفردية بشكل متبادل ، ويعد الاسلوب الديمقراطي في العمل من حيث الاستشارة الجماهيرية ، ونشر الوعي ، والمشاركة من قبل الافراد لدراسة مشكلاتهم اسلوب فعال في المحافظة على الحقوق والواجبات.
2- نبذ التمييز العنصري ، والقومية العدائية التي تقف حائلاً امام طريق الحرية السياسية وتعزيز المساواة القانونية .
3- القضاء على الثقافة التقليدية التي تعيق عملية التنمية عن طريق العلم والتخصص العلمي ، والتأكيد على معايير التنمية الاربعة (الكفاية والسكان والحرية والمشاركة) اذ بنقص احدها تكون معوقاً للتنمية وعندها تكون تنمية جزئية وليس كاملة.
4- ضرورة وجود توافق بين خطط التنمية على كل المستويات كخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسة العامة للدولة كي لايحدث التضارب بين التخطيط والتنفيذ، مع مراعاة الشمول في الاصلاح من حيث

تكامل وترابط برامج التنمية من اجل سير التقدم الاجتماعي جنباً الى جنب مع التقدم الاقتصادي والثقافي لترابط اوجه الحياة المختلفة وان أي تغيير في احداها لابد من ان يصاحبه تغيير في سواها ، وتضمين الاصلاح لجميع فئات المجتمع دون استثناء.([60])

يتضح من ذلك بأن خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل التي ترتكز على العقل والحرية والديمقراطية والمساواة والمشاركة ، والتاكيد المستمر من قبله على تنمية افكار الافراد بما يتوافق واشباع الحاجات الملحة للمرحلة التي يحياها دون التعويل على الماضي والركود على مخلفاته ، تلتقي مع اهداف التنمية المجتمعية في تعزيز دور الافراد وتنميتهم من الداخل ، مع ضرورة توفر عوامل نجاحهما المتمثلة بالحرية والاختيار والمشاركة والمساواة والابتعاد عن العنف والاكراه وهي من مسلمات عناصر نجاح المجتمعات لبناء علاقات سليمة مبنية على الحوار والسلام لنوال الاصلاح والتطور المنشود.

الخاتمة :

تصب خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل في روافد الحداثة والاصلاح الديني كونه خطاب يركز على العقل ، والسماح للاجتهاد بالوجود ، والتمييز مابين الدين المقدس ، ومابين التدين وفق حالة حراك الدين في المجتمع وبأعتباره حالة للفهم الانساني المتغير من زمان الى اخر وبحسب البيئة الناتج منها والظروف المصاحبة لها ، والحرية في كافة مجالاتها ، وليس اقتصارها على حرية المعتقد ، والمقومات الاخرى التي تأخذ من الحرية مدخل لها كالديمقراطية بعدها وسيلة من وسائل تداول السلطة ، وبناء دولة اسلامية تقوم على العدل وردع الظالمين ورد الحقوق الى اصحابها ونبذ العنف. فالخطاب الاسلامي المعتدل خطاب يتفاعل مع ظروف المكان والزمان وليس خطاباً جامداً ، يعتمد الحوار وقبول الاخر وان اختلف معه في الرأي معززا بتقديم الحجة والبرهان . يأخذ حالة التطور الحضاري ضمن نسق تلاقي الحضارات وحوارها

وليس الصدام معها ومحاربتها ليأخذ ما يفيده منها وينكر ما يتعارض مع الاسلام وثوابته.

فضلاً عن ذلك تركيزه على العدل والحق واعتبارهما وجهان لعملة واحدة وغرسه في نفوس المسلمين لغرض تحقيق الهدف منهما، كما وان للمرأة نصيباً لها في هذا الخطاب من حيث الاعتراف بحقوقها ومساواتها بالرجل ومحاربة الهيمنة الذكورية في المجتمع الاسلامي على المرأة كي لاتضيع هوية المرأة فيه.

تلتقي خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل مع مقومات التنمية المجتمعية واهدافها ، والتي تشجع وتركز على دور (الفرد والمجتمع) معاً في تنمية المجتمعات والشعوب ، من حيث اهداف التنمية المتمثلة بالتقدم والتطور التي تسعى اليها الدول دون استثناء ، اذ عند تطوير قدرات الفرد الفكرية معتمد على الاسس الايجابية المتمثلة بتفعيل دور العقل والحرية والمساواة مبتعدة عن العنف والاكراه والالزام ، والمشاركة من قبل الجميع دون قيد او شرط ، عندها يتحقق الرفاه الاجتماعي والتوازن النفسي والعقلي ، وعلى ذلك ستتحقق خصائص الخطاب الاسلامي المعتدل واهداف التنمية المجتمعية. اذ ان كلاهما يرمي الى التغيير والتقاط المجتمع من القيم والمعتقدات التقليدية التي تقف عائقاً اما التقدم والتطور نحو بناء الذات الفردية ، والجمعية لتحقيق الامكانيات النفسية والروحية ، واتحادها مع السياسة العامة للدولة الواجب سعيها، لوضع خطط التنمية والاصلاح المطلوب ، فضلاً عن ارتكازهما على الواقع والتجريب .

[1]) محمد منير حجاب،مواصفات الخطاب الاسلامي، في مجموعة باحثين،الخطاب الاسلامي المعاصر:دعوة للتقويم واعادة النظر،د.ط، (قطر ، مركز البحوث والدراسات، 2006) ،ص 527.

[2]) ابراهيم غرايبة، الخطاب الاسلامي والتحولات الحضارية والاجتماعية، ، المصدر السابق، ص 196.

[3]) احمد الريسوني، مراجعات في الخطاب الاسلامي المعاصر، المصدر السابق ، ص 140.

[4]) مجموعة باحثين ، بناء شبكات الاعتدال الاسلامي،ترجمة : ابراهيم عوض،سلسلة تقارير مؤسسة راند ، (القاهرة ، تنوير، 2015)، ص ص 111–117.

[5]) حسن حنفي، الدين والتحرر الثقافي (1952–1981)، د.ط، (د.م ، منتدى مكتبة الاسكندرية، د.ت) ، ص ص 207–208، وذلك ينظر: حميد بارسا نيا، الخريطة الفكرية الايرانية عشية الثورة :دراسة اجتماعية معرفية، تعريب خليل زامل العصامي،سلسلة الفكر الايراني المعاصر،(بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، 2012)،ص ص 398–399.

[6])زياد حافظ،الخطاب الديني والتجديد الحضاري في الامة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 402، سنة 2012،ص 30 وكذلك ص 35.

[7])حسن حنفي ، حصار الزمن الحاضر (مفكرون) ج 2، (القاهرة ، مركز الكتاب للنشر، 2004) ، ص ص 139–141.

[8]) محمد منير حجاب،مواصفات الخطاب الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص 494 وكذلك ص 508.

[9]) حسن حنفي، الدين والتحرر الثقافي (1952–1981)،مصدر سبق ذكره، ص ص 56–57.

[10]) عبد الجواد ياسين، الدين والتدين: التشريع والنص والاجتماع ،(بيروت ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 336–342.

[11]) المصدر السابق، ص 342 وكذلك ص 347.

[12]) عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام ، ترجمة :معين الامام ، (المملكة العربية السعودية ، العبيكان للنشر، 2007) ، ص ص 61–63.

[13]) المصدر السابق ، ص ص 68–69.

[14]) جمال البنا، التعددية في مجتمع اسلامي،(القاهرة، دار الفكر الاسلامي،2001) ، ص ص 48–49.

[15]) حوار : رفعت السعيد وعادل حسين ، المواجهة حول الاعتدال والتطرف في الاسلام بين رفعت السعيد وعادل حسين، (سوريا، دار الطليعة الجديدة، 1996)، ص 15.

[16]) سورة الروم :اية (22).

[17] *) سورة ال عمران : الاية (64).

[18]) محمد عبد الغفار الشريف، التعددية الفكرية والحوار في المجتمع المسلم ، في مجموعة باحثين،الخطاب الاسلامي المعاصر:دعوة للتقويم واعادة النظر، مصدر سبق ذكره ، ص 258 وكذلك ص ص 265– 266.

[19]) سورة الحجرات : الاية (13).

[20]) منى حداد يكن، الخطاب الاسلامي المعاصر دعوة للتقويم واعادة النظر، في مجموعة باحثين،الخطاب الاسلامي المعاصر:دعوة للتقويم واعادة النظر، مصدر سبق ذكره، ص 247.

[21])محمد الفاضل اللافي، نحو خطاب اسلامي راشد ، في مجموعة باحثين،الخطاب الاسلامي المعاصر:دعوة للتقويم واعادة النظر، مصدر سبق ذكره، ص ص 403–404.

[22]) فهد بن عبد الرحمن ال ثاني، فلسفة الخطاب في السياسة ، في مجموعة باحثين،الخطاب الاسلامي المعاصر:دعوة للتقويم واعادة النظر، مصدر سبق ذكره،ص 696.

[23])سورة البقرة الآية: (256).

[24]*) سورة الكهف :الآية (29).

[25]**)سورة يونس الآية: (99).

[26]) يوسف القرضاوي،شريعة الاسلام صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان،ط 2،(القاهرة،دار الصحوة للنشر والتوزيع،1993)،ص 32. ويوسف القرضاوي،الاقليات الدينية والحل الاسلامي،سلسلة رسائل ترشيد الصحوة(7)،(القاهرة،مكتبة وهبة،1996)،ص 34 . وفهمي هويدي،الإسلام والديمقراطية،(القاهرة،مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)،ـ ص 108. و محمد مورو،الحرية في المنهج الإسلامي،د.ط،(د.م، د.ن، د.ت)،ص ص 37–39.ومحمد مورو،ملف الكنيسة المصري،د.ط،(د.م، كتاب المختار،د.ت)،ص 10–11 . ومحمد عمارة ،الإسلام والاخر :من يعترف بمن ومن ينكر من،د.ط،(د.م،مكتبة الشروق الدولية،د.ت)،ص 106وص 112.

[27]) عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، مصدر سبق ذكره، ص 230.

[28]) جمال البنا، التعددية في مجتمع اسلامي، مصدر سبق ذكره، ص 77.

[29]) محمد الفاضل اللافي، نحو خطاب اسلامي راشد، مصدر سبق ذكره، ص 409.

[30]) جمال البنا،مسؤولية فشل الدولة الاسلامية في العصر الحديث وبحوث اخرى،د.ط، (القاهرة ، دار الفكر الاسلامي ، 1994)، ص 32.

[25]) حسن حنفي، الدين والتحرر الثقافي (1952–1981)،مصدر سبق ذكره، ص 181.

[26])الصادق النيهوم،الاسلام في الاسر: من سرق الجامع واين ذهب يوم الجمعة،سلسلة كتاب الناقد ، ط 3، (دمشق، رياض الريس للكتاب والنشر ، 1995)، ص 358.

[27]) عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، مصدر سبق ذكره، ص 205 وكذلك ص 225.

[28])عبد الرزاق قسوم ، اعادة بناء المفاهيم ... وتأصيل المصطلحات، في مجموعة باحثين،الخطاب الاسلامي المعاصر:دعوة للتقويم واعادة النظر، مصدر سبق ذكره،ص ص 385–386.

[29])جمال البنا ، نظرية العدل في الفكر الاوربي والفكر الاسلامي، (القاهرة ، دار الفكر الاسلامي ،1995)، ص ص 98–99 وكذلك ص 102.

[30]) محمد عبد الغفار الشريف، التعددية الفكرية والحوار في المجتمع المسلم، مصدر سبق ذكره، ص ص 269–270.

[31]) عبد الكريم سروش، العقل والحرية والديمقراطية في الاسلام، ص ص 156–157.

[32]) زكريا اوزون ، جناية البخاري : انقاذ الدين من امام المحدثين، (د.م ، رياض الريس للكتاب والنشر،2004)، ص 114.

[33]) جمال البنا، جواز امامة المرأة الرجل، د.ط، (القاهرة ، د.ن، 2005) ص 73.

[34]) ينظر : غالب ناصر ، مباني الدين التجريبي والتعددية الدينية في فلسفة عبد الكريم سروش،اصدارات مركز الفكر المعاصر ،(د.م، مركز الفكر الاسلامي المعاصر،2012) و محمد ابراهيم مبروك ، جمال البنا والاسلام على الطريقة الامريكية ، ط 2،(القاهرة ،مركز الحضارة العربية،2010).

[35]) عبد الاله بلقزيز، مقدمات في مجال الاصلاح الديني، (مجلة المستقبل العربي ،عدد 455، 2017)، ص ص 20–21.

[36]) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ، ط 3، (عابدين، مكتبة وهبة،1977)، ص 9 وكذلك ص 95.

[37]) صلاح العيد ، التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربي ، د.ط ، (د.م، المنظمة العربية للنشر والثقافة والعلوم – معهد البحوث والدراسات العربية، 1973) ، ص ص 149–150.

[38]) عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه ، د.ط، (القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق، 1980) ، ص 43.

[39])عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، د.ط، (بغداد (مطبعة دار السلام، 1974–1975)، ص ص 322–323.

[40]) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 96.

[41]) المصدر السابق ،ص 4 وكذلك ص 90.

[42]) عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مصدر سبق ذكره، ص 64.

[43]) رايموند فروست ، تنمية المجتمعات المتخلفة ، ترجمة : احمد قاسم جودة ، د.ط، (القاهرة ، دار الكرنك للنشر والطباعة والتوزيع، 1964) ، ص ص 60–61.

[44]) عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه ، مصدر سبق ذكره، ص ص 102–103، وابراهيم عبد المجيد اللبان ، وسائل تجديد المجتمع، (د.م، مكتبة النهضة المصرية ،1955) ،ص 200.

[45]) تقديم حامد عمار ، التدريب على تنمية المجتمع: قواعده وبرامجه ومؤسساته ، (سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ،1962) ، ص ص 9–10.

[46]) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص 141.

[47]) عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 306–307، وكذلك ص 370.

[48]) ثروت محمد شلبي،برنامج دراسة المجتمع :تنمية اجتماعية، مركز التعليم المفتوح ، جامعة بنها، شبكة المعلومات الالكترونية ،الانترنيت ، ص 23.

[49]) عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 320–321.

[50]) رمزي زكي ، الاعتماد على الذات بين الاحلام النظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية ، الحلقة النقاشية التاسعة ديسمبر 1985–1986، د.ط، (الكويت ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، 1987) ، ص ص 113–115.

[51]) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص ص 142–143.

[52]) صلاح العيد ، التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربي، مصدر سبق ذكره ، ص 153 وكذلك ص 155.

[53])الجمعية الامريكية للصحة والتربية البدنية والترويح ، تنمية العلاقات الانسانية الديمقراطية ، ترجمة : ابراهيم حافظ، مراجعة وتقديم: محمد علي حافظ ، د.ط، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ،د،ت) ، ص 62.

[54] ، المصدر السابق، ص ص 44–63.

[55]) عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 395–396 وكذلك ص 318.

[56]) عبد المنعم شوقي، تنمية المجتمع وتنظيمه، مصدر سبق ذكره، ص 58.

[57]) علي لطفي ، دراسات في تنمية المجتمع، د.ط، (القاهرة ، مكتبة عين شمس، 1978) ، ص 63.

[58]) رايموند فروست ، تنمية المجتمعات المتخلفة، مصدر سبق ذكره، ص 63.

[59]) عادل عبد الحسين شكارة، نظرية هوبهاوس في التنمية الاجتماعية وتطبيقاتها على سياسة تنمية المجتمع العشائري في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 395– 398 ، وكذلك ص ص 400–401.

[60]) صلاح العيد ، التوطين وتنمية المجتمع بالوطن العربي، مصدر سبق ذكره ،ص ص 150–152.